المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية WTO وبعض التطبيقات الأخرى

أ. نفل الدوسري

أولاً- منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وهيكلها

- تضمنت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (جات 94) مجموعة اتفاقيات للتجارة الدولية في مجالات:
  1. التجارة في السلع.
  2. التجارة في الخدمات.
  3. الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

- تمثل هذه الاتفاقيات قواعد السلوك التجاري الدولي وتشرف على إدارتها "منظمة التجارة العالمية WTO ".
- تم إناطة منظمة التجارة العالمية وفق ما ورد في المادة الثالثة من اتفاق إنشاءها في الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأوروجواي من المفاوضات التجارية (Trade Negotiations) متعددة الأطراف حيث حددت هذه المادة المهام الملقاة على المنظمة وفيما يلي عرض لهذه المهام:

1. إدارة ومراقبة تنفيذ مجموعة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، في المجالات المشار إليها أعلاه عن طريق مجالس ولجان متخصصة.
2. تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاقيات.
3. توفير محفل للمفاوضات بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف.
4. إدارة آلية استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء.
5. التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن السياسة الاقتصادية العالمية .

- ثم تحدد المادة الرابعة الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية حيث تأتي في القمة المؤتمر الوزاري والذي يعقد مرة كل عامين وقد تم عقد المؤتمرات التالية :
  - * مؤتمر سنغافورة 1996 .
  - * مؤتمر جنيف 1998 .
  - * مؤتمر سياتل 1999 .
  - * مؤتمر الدوحة 2001 .
  - * مؤتمر كانكون 2003 .

- يعتبر المؤتمر أعلى سلطة لاتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية ويأتي بعد ذلك المجلس العام ثم المجالس المتخصصة الثلاث ، للتجارة في السلع والتجارة في الخدمات والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .
- تعتبر المؤتمرات الوزارية أهم المحافل الدولية لإثارة الموضوعات المستقبلية للنقاش والتفاوض في إطار جدول الأعمال والذي يتم الاتفاق عليه بين الأعضاء خلال أعمال التحضير لتلك المؤتمرات.

- تضمنت الوثيقة الختامية لأعمال جولة مراكش 94 التزامات خاصة بالمراجعة واستكمال المفاوضات والبدء بمفاوضات جديدة في قطاعات يتم تحديدها كالزراعة والخدمات . .الخ .
- يتضح من العرض السابق أن منظمة التجارة العالمية WTO أو ما يسمى (جات 94) تميزا عن (الجات 47) (الاتفاقية العامة للتجارة التعرفة (GATT) أضافت قواعد وآليات للتعامل فيما بين الدول الأعضاء مع التأكيد على أهداف (الجات 47) وهي:

- رفع مستوى المعيشة والدخل.
- ضمان العمالة الكاملة.
- زيادة الإنتاج.
- توسيع التجارة.
- الاستخدام الأمثل للموارد.

- وسّعت نطاق أهدافها بحيث شملت الخدمات وكذلك حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وقدمت فكرة التنمية المستدامة ، وحماية البيئة وضمان حصول الدول النامية والأقل نموا على حصة كبيرة في التجارة الدولية.

- اتبعت القواعد الأساسية التالية:
  * تحرير التجارة والنفاذ للأسواق .
  * تخفيض وإلغاء التعرفة والحواجز الأخرى .
  * عدم التمييز بين الدول الأعضاء في التجارة (مبدأ الدول الأولى بالرعاية MFN) .
  * المعاملة الوطنية بمعني معاملة المستورد معاملة المحلي .

- من أجل ذلك أصبحت منظمة التجارة العالمية اصدق مثال على العولمة كما أنها تمثل حكومة العالم لأنها تدير التجارة العالمية ولديها 148 دولة عضو (حتى يناير 2005) .
- لذا فان الدول ترغب في الانضمام لهذه المنظمة وذلك للاستفادة من العضوية مقارنة بالدول الغير منضمة.
- إلا أن ما يميز هذه المنظمة أنها تعتمد أسلوب المفاوضات في عملها وهناك نوعان من أساليب المفاوضات:

ثانياً- أساليب التفاوض

1. أسلوب مفاوضات الانضمام:

- تبدأ عملية الانضمام من رغبة الدولة في الانضمام والتي يجب أن يتبعها أربعة مراحل:

* المرحلة الأولى: طلب رسمي للعضوية الدائمة بالمنظمة ثم السير في إجراءات المفاوضات بموجب المادة (12) من مذكرة الأمانة العامة .

* المرحلة الثانية: يتم عرض طلب الانضمام على المجلس العام للمنظمة وفي حالة الموافقة يتم تشكيل فريق عمل يمثل المنظمة في المفاوضات مع الدولة الراغبة في الانضمام .

* المرحلة الثالثة: تقوم الدولة الراغبة بالانضمام بتقديم مذكرة حول نظام التجارة لديها وذلك وفقا النموذج المعد من قبل المنظمة ومن ثمة تقوم المنظمة بتعميمها على الدول الأعضاء .

* المرحلة الرابعة : يتم دعوة الأعضاء الراغبين في تقديم الأسئلة التي يرغبون بها ثم يتم اختيار رئيس لفريق العمل الخاص بالتفاوض وبعد الرد على الأسئلة تتوالى الجولات فيما بين الدولة الراغب في الانضمام والدول الأعضاء حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وتعتمد جولات المفاوضات على المفاوضات الثنائية ويسمي ما يتم تقديمه بالعروض وهي المرحلة قبل الأخيرة وتكون العروض ممثلة في جداول التزامات علما بأن الأمانة العامة للمنظمة تقدم مساعدة فنية لطالبها ويجوز تقديمها من قبل الأعضاء .

كذلك على صاحب الطلب أن يستفيد من التدريب المتاح للمنظمة والاستفادة من وضعة بصفة مراقب في مرحلة إعداد مفاوضات الانضمام قبل عقد اجتماعات فريق العمل لتمكين صاحب الطلب وأعضاء فريق العمل من إعداد أنفسهم ، وعادة يتم منح 4 إلى 6 أسابيع كفترة زمنية للاستعداد بين توزيع الوثائق رسميا واجتماعات فريق العمل ، ويتم تحديد مواعيد الاجتماعات بعد الاتفاق على جدول الأعمال في استشارات غير رسمية وتوزيع الوثائق على أن يتم تحديد عرض كل اجتماع والوثيقة التي سيتم بحثها .

- وعند انتهاء المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية يتم إعداد جدول الامتيازات والالتزامات بالجات 94 وبرنامج الالتزامات المحدد بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بين جميع الأعضاء وإلحاقها بمشروع برتوكول الانضمام كجزء منه.
- ثم يتم رفع تقرير من فريق العمل إلى المجلس العام / المؤتمر الوزاري يلخص المناقشات التي دارت مع مسودة القرار وبروتوكول الانضمام ، ويتضمن بروتوكول الانضمام شروط الانضمام التي تم الموافق عليها من مقدم الطلب (الدولة الراغبة في العضوية) وأعضاء فريق العمل .

- وبعد اعتماد المجلس العام والمؤتمر الوزاري لتقرير فريق العمل والموافقة على مسودة القرار بأغلبية ثلثي التصويت الإيجابي لأعضاء المنظمة يصبح بروتوكول الانضمام ساري المفعول بعد ثلاثين يوم من موافقة مقدم الطلب إما بالتوقيع أو بإيداع وثائق التصديق إذا كانت الموافقة البرلمانية مطلوبة وهي المرحلة الأخيرة .
- هذا وتعتبر عملية الانضمام شاقة ومكلفة ماليا ، وتحتاج إلى تعاون جميع مؤسسات الدولة والقدرة على توفير الكوادر البشرية القادرة إداريا وعلميا وسياسيا على إدارة هذه المفاوضات التي قد تستمر سنوات.

- كما يجب أن يكون هناك إدراك لأهمية منظمة التجارة العالمية من قبل الدولة الراغبة في الانضمام والدول المنضمة فعليا .
- كما أن دراسة اتفاقيات المنظمة ضروري وذلك لمعرفة أثر التنازلات المقدمة في جداول عروض الدولة طالبة الانضمام وما هي الفوائد المتوقعة من الانضمام.

2. أسلوب مفاوضات الدول الأعضاء:

- أسلوب مفاوضات الأعضاء يختلف هنا عن الأسلوب المتبع في مفاوضات الانضمام ، حيث أن الدولة الآن أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية (WTO) .
- لذا فان المفاوضات الآن تحتاج إلى رغبة الدول في توسيع حجم التجارة الدولية لذا فالأسلوب هنا يعتمد الطلبات (Requests) والعروض (Offers) .
- ويشار إلى أن هذه الطلبات والعروض أولية (Initial) للتمهيد لمفاوضات ثنائية بين الأطراف المشاركة.

- وتعتمد الطلبات (Requests) على أربعة أسس:

1. طلب إضافة قطاع أو قطاع فرعي جديد إلى جداول الالتزامات.
2. طلب إلغاء أو تخفيض قيود واردة في جدول الالتزامات.
3. طلب تقديم التزامات إضافية (Additional Commitments).
4. طلب إزالة استثناء من قائمة الإستثناءات للدولة الأولى بالرعاية.

- مع ملاحظة أن تقديم الطلبات تأخذ شكلا ثنائيا (Bilateral) وعند نهاية المفاوضات وتحديد الالتزامات في شكلها النهائي وإقرارها يتم تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية (MFN) بحيث يستفيد منها كافة الدول الأخرى.

- العروض (Offers): تقديم العروض يكون في شكل تحديد قطاع أو قطاع فرعي وقد تكون استجابة لطلبات مقدمة أو لتحقيق أهداف اقتصادية، وتقديم العروض الأولية في جداول التزامات محددة يتم توزيعها على كافة الأعضاء.
- إنه إجراء جماعي (Multilateral) مقارنة مع الطلبات التي تكون بتشكل ثنائي ، وتقوم الأطراف المختلفة بالاطلاع على جداول الالتزامات الأولية (العروض) بغرض الاستفسار.

- وقد تتقدم بعض الأطراف بطلب تحسين الالتزامات وتستمر المفاوضات الثنائية إلى ما بعد تقديم العروض وحسب المنفعة التي يمكن أن تتحقق تستمر المفاوضات إلى حين التوصل إلى جداول التزامات محددة في تلك الجولة.

ثالثاً- ملاحظات على القوة التفاوضية

- عملية التفاوض الفعلية تعتمد على الضغط والقدرة على المقاومة.
- قد تضطر الدول التي لا تمتلك القوة أو القدرة على المقاومة إلى اتخاذ قرارات متسرعة بشأن القطاعات التي سيتم تحريرها ونوعيه القيود التي تفرضها على الالتزامات المحددة.
- هناك أشكال مختلفة للضغط:

1. ضغط ضمني ناتج عن طبيعة الاتفاقية "التحرير التدريجي" (مثال الخدمات الجارية) .
2. ضغط شديد خلال عملية التفاوض لتحرير قطاع كما حدث عندما تم فرض الالتزامات المحددة المبدئية في جولة الأوروجواي (مثال: رفض الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع على اتفاقية الخدمات المالية لمدة سنتين وأثرها على الأسواق المالية في ماليزيا ودول جنوب شرق آسيا .
3. ضغط خارجي قوي على الدول النامية خاصة الدول المدينة لتحرير قطاع الخدمات فيها (طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدول وضع برامج كشرط لتقديم قرض أو تخفيف ديون .

رابعاً- انضمام دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية WTO

- دولة الكويت عضوا في الجات 47 منذ عام 1963 وهي تعتبر أول دولة عربية منضمة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وذلك نتيجة لأنها ترغب بتوطيد مركزها السياسي بعد الاستقلال والذي يتطلب الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية في ذلك الوقت وكان من ضمنها هذا التوجه أسوة بالدول المستقلة في ذلك الوقت.

- لذا كان على دولة الكويت أخذ وضعها الطبيعي في منظومة دول العالم في ذلك الوقت.
- المتتبع للأحداث والمهتم يرى بأن دولة الكويت لم تستفد كما يجب من انضمامها لاتفاقية الجات في ذلك الوقت ، وذلك لأسباب عديدة منها أنها دولة ثاشئه وتعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي إضافة إلى تجارة الترانزيت.

- ولكن بعد جولة الاوروجواي انضمت دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية WTO أو جات 94 دون عناء يذكر مقارنة مع الدول الراغبة في الانضمام الآن والتي تحتاج إلى وقت طويل وجهد ومال حيث تكون مرحلة المراجعة لمدة خمس سنوات مع ما يصاحبها من جهد في تعديل قوانينها التجارية وتشريعاتها الاقتصادية لكي تتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

خامساً- التزامات دولة الكويت اتجاه منظمة التجارة العالمية WTO

- شاركت دولة الكويت في التوقيع على الوثيقة الختامية في مراكش بتاريخ 1994/4/15م وتم التصديق على الانضمام إلى عضوية التجارة العالمية WTO والتي دخلت حيز التنفيذ في 1995/1/1م ، هذا ويعني التوقيع على الاتفاقية قبول الالتزام بالاتفاقيات 24 ولم توقع على الاتفاقيات الاختيارية:
  - * الاتفاق الخاص بالتجارة في الطائرات المدنية.
  - * الاتفاق الخاص بالمشتريات الحكومية.

- وكانت التزامات دولة الكويت كما هو مثبت في جدول التزاماتها ما يلي:

1. القطاع السلعي:
   * الزراعي.
   * الصناعي.

➢ تم تثبيت التعريفة الجمركية بسقف أعلى للرسوم 100 % بالإضافة إلى 15% رسوم طوابع .

2. قطاع الخدمات:

* قدمت دولة الكويت التزاماتها في مجال الخدمات بشكل عام كما هو واقع في القوانين الكويتية السارية عام 1994م واستثنت قطاع التأمين من الخدمات المالية ، كما قدمت جدول التزامات بالقطاع المصرفي عام 1997م يتضمن العمليات المصرفية سارية العمل في السنة المذكورة .

3. استثناءات أخرى:

* قدمت دولة الكويت استثنائين في قطاع الخدمات:

أ. في مجال خدمات النقل الجوي:

- خدمات إصلاح الطائرات وصيانتها.
- بيع وتسويق خدمات النقل الجوي.
- خدمات نظام الحجز بالحاسوب.

ب. حماية الاستثمارات في الاتفاقيات الثنائية التي تكون الكويت طرف فيها.

- من العرض السابق يتضح بأن الالتزامات لا تذكر مقارنة مع الدول التي انضمت فيما بعد والتي بذلت وقتا وجهدا كبيرا في تعديل قوانينها ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.
- هذا وقد فوض مجلس الوزراء في قراره رقم (1994/206) وزارة التجارة والصناعة بمهمة متابعة دولة الكويت لدى منظمة التجارة العالمية، وتم صدور القانون رقم (81 لسنة 1995) بشأن الانضمام واتخاذ التدابير اللازمة.

- وعلية قامت الوزارة بإصدار القرار الوزاري رقم (1998/55) بشأن تشكيل لجنة متابعة تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يرأسها وزير التجارة والصناعة وعضوية وزارات الدولة والأجهزة الرسمية المختصة.
- كما أصدرت القرار الوزاري رقم (1998/56) بشأن موائمة القوانين التجارية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ، ولازالت الوزارة تقوم بالمهام الملقاة عليها بشأن متابعة أعمال منظمة التجارة العالمية إضافة إلى حضورها للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وحضورها للمفاوضات .

المراجـــــع

- الوثيقة الختامية (جولة الأوروجواي) مراكش 1994/4/15م.
- الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الدوحة، قطر 2001/11/9م (الاسكوا) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .
- الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كانكون، المكسيك 14-2003/9/10م لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) .